

متابعة

# هل يمثك النائب المنتخب ميشال ضاهر أمام القضاء؟



هل سيترك جرماتوس للتخفيف في أخبار تلامه ضاهر، نجاريا، هم إسرائيليين؟ (الوكالة الوطنية للإعلام)

## رسائل إلى المحرر

«الداخلية»:

لا تتحفظ مسؤوليّة  
أخطاء لجان قيد

نشرت جريدة «الخبار» بتاريخ 17 أيار 2018 مقالاً للسيد كمال فغالي بعنوان «في وزارة الداخلية 500 ألف ناخب الداخلية والبلديات أضافت 500 ألف ناخب خلال الانتخابات النيابية، في حين أنّ الحقيقة هو ورود خطأ طبيعي في عدد من محاضر لجان القيد التي وردت، كما وردت، بحسب نص القانون، وهي أخطاء لا علاقة لها بعملية جمع وحساب النتائج، بل تتصل بأعداد الناخبين وليس من أقرع منهم.

لذا فهم غرفة العمليات المركزية الخاصة بالانتخابات النيابية، في وزارة الداخلية، توضح الآتي:

1- إن وزارة الداخلية، والزماء منها باعتماد الشفافية منهاجاً لها في هذه الانتخابات، نشرت محاضر لجان القيد بالأرقام كما وردتها، موقعة من رؤساء وأعضاء هذه اللجان، بحضور مندوبي المرشحين، حرصاً منها على حق الناخب والمرشح في معرفة مصير الأصوات التي أدلى بها الناخبون، وذلك من دون أن تتدخل الوزارة في أي عملية تصحيح، في حال ورود أخطاء في هذه المحاضر، وإن كانت مطبعية.

2- يجب التمييز في الجداول التي نشرتتها الوزارة بين الخاطئ المتعلقة، الأولى بعدد الناخبين والثانية بعدد المقترعين، في أقلام ومراكز الاقتراع، إذ إن عدد الناخبين في كل مركز لا يدخل إطلاقاً في عملية جمع وحساب نتائج المرشحين الفائزين والخاسرين، إن لجهة الحاصل الانتخابي أو لجهة الأصوات التفضيلية، بل ما يتصل بالنتيجة هو حصراً عدد المقترعين في كل قلم اقتراع.

3- تبين ورود بعض الأخطاء سيحضرها مالك شركة «ماستر شيبس» أم سينتخب للمرة الثانية، المخصصة لعدد الناخبين في بعض أقلام الاقتراع، مثال على ذلك أنه ورد في أحد الأقسام أنّ عدد الناخبين هو 315,617، في حين أنّ عدد المقترعين كان 387، وفي قلم آخر سجّل أنّ عدد الناخبين هو 62,581، في حين أنّ العدد الحقيقي هو 625.

4- إن تصحيح هذا الخطأ ليس من صلاحية وزارة الداخلية، ولا غيره من الأخطاء الواردة في محاضر لجان القيد، بل يعود لاحقاً للمجلس الدستوري حصراً البت بهذا الموضوع، على رغم أنه لن يترتب على تصحيحها أي تغيير في نتائج الانتخابات.

5- إن وزارة الداخلية والبلديات تؤكد أنها لا تتحمل مسؤولية الأخطاء المطبعية الواردة في محاضر لجان القيد.

من المحرر

تستقبل «الخبار» رسائل القراء، على العنوان الإلكتروني الآتي: [letters@al-akbar.com](mailto:letters@al-akbar.com) على أن تتناول الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الخبار» ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.

مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس، أقالها إليه النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود جراء إخبار تقدمت به حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان، بناءً على ما نُشر في «الخبار»، يوم 13 نيسان 2018. النيابة العامة العسكرية لم تحرك ساكناً للاستماع إلى ضاهر أو سؤاله أو حتى التدقيق في ما نُشر وعرض على وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة، فهل يجوز الإتياب هنا من

## رضوان مزناح

صباح الاثنين المقبل، تُعقد جلسة استجواب النائب المنتخب ميشال ضاهر بدعوى الاحتيال وإساءة الأمانة أمام قاضي التحقيق الأول في بعبداً نقولاً منصور، تنعقد هذه الجلسة التي لا يُعرف إن كان سيحضرها مالك شركة «ماستر شيبس» أم سينتخب للمرة الثانية، المخصصة لعدد الناخبين في بعض أقلام الاقتراع، مثال على ذلك أنه ورد في أحد الأقسام أنّ عدد الناخبين هو 315,617، في حين أنّ عدد المقترعين كان 387، وفي قلم آخر سجّل أنّ عدد الناخبين هو 62,581، في حين أنّ العدد الحقيقي هو 625.

## تقرير

# الأرقام الجنوبية: المقاومة بخير... أهل بخير!

## أهل خلد

ليس خافياً على أحد أن شعور البيئة الحاضنة للمقاومة بخط الاستهداف المزروع (الإرهاب والتجدي الإسرائيلي) أدى دوراً في التعبير الكثيف للأصوات لمصلحة حزب الله في دوائر الجنوب والبقاع وبيروت وبعبداً وجبيل، حتى إن جزءاً من البيئة اليسارية، من خلال استنعاره هذا الخطر، أعطى صوته للمقاومة لاقتناعه بخياراتها السياسية. لكن ذلك لا يلغي وجود مسؤولية تقع على النائب على صلة بـ«كاريزما» حضوره في دائرته، فضلاً عن قرار الناخب بمحاكمة سلوك نواب على مدى تسع سنوات، فالانتفاء الحزبي أو الحركي وحده لا يعوض

كون مفوض الحكومة بيتر جرمانوس معتناً من الفريق السياسي نفسه الذي ترشح ضاهر على لائحته؛ لماذا لم يكلف القاضي نفسه عناء السؤال عن الوثائق والمستندات التي لدى شركة ضاهر، كان قد سبقه تحقيق لوحدة التحقيق التابعة لهيئة الأسواق المالية وتلاها ادعاء النيابة العامة المالية على ميشال ضاهر وإبائه مارك وشركتهما بجرائم الاحتيال وإساءة الأمانة ومخالفة قانون النقد والتسليف وقانون

مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس، أقالها إليه النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود جراء إخبار تقدمت به حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان، بناءً على ما نُشر في «الخبار»، يوم 13 نيسان 2018. النيابة العامة العسكرية لم تحرك ساكناً للاستماع إلى ضاهر أو سؤاله أو حتى التدقيق في ما نُشر وعرض على وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة، فهل يجوز الإتياب هنا من

## قيسي لـ«الخبار»: كل تفضيلي لمقاومة تفضيل لنا

## لنا جزء لا يتجزأ منها

في صور والزهراني، شكلت رافعة لمرشحي أمل. غير أن مصادر حركية مركزية لم تخف بان رئيس الحركة أبدى انزعاجه من تفاصيل الأرقام التي أفرزتها صناديق الاقتراع وترتبط

تنظيم مهنة الوساطة المالية مع علمهم بالأمر. قضية التعامل التجاري مع إسرائيليين، خرج النائب المنتخب قبل يومين من الانتخابات النيابية عبر قناة «أم تي في» ليُبرز شراكته مع إسرائيلي، مدعياً أنها شبيهة بشراكة أي كان في شركة عملاقة مثل «ماكودالز». أوحى ضاهر بوجود آلاف المساهمين في شركة كان يملك حصة فيها، فكيف سيعلم أن أحدهم إسرائيلي؟ أراد تسخيف القضية فأجاب بما حريفته: «أنا شريك بارعين شركة باميركا، ما في أعرف كل واحد من وين جاي وشو أصولو، إذا بدى اشترى أسهم بماكودالز يمكن يكون فيها إسرائيلي». المثل الذي ضربه ضاهر أراد من خلاله الإيحاء للرأي العام بأنه كمن ينسري سهماً في بورصة لا يعلم من فيها، لكنه لم يذكر أنه كان عضو مجلس إدارة وثالث أكبر مساهم في شركة يرأس مجلس إدارتها الإسرائيلي درو نيف، الذي جاوزه لخمس سنوات في مجلس الإدارة، ودرو نف كان قد خدم في سلاح المدرعات في الجيش الإسرائيلي، وتباهى في إحدى مقابلاته بأن في شركته «مستعمر لبنانياً مهما» (راجع «الخبار»، يوم 13 نيسان 2018).

وفي سياق آخر، رد ضاهر عبر قناة المر زاعماً أن سامر الجميل الذي ادعى عليه بالاحتيال وإساءة الأمانة، تقدم بدعوى ضده بعد سنة ونصف من خسارته 21 مليون دولار، فقال إن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أخطأ بحقه ثم صحح خطأه، مبرراً مستنداً أمام الكاميرا، وادعى أن الخطأ المادي يبرئه من الاحتيال وإساءة الأمانة ومن مخالفة قانون النقد والتسليف ومهنة تنظيم الأسواق المالية ادعى عليه فيها.

بعد القاضي فرينتي والقاضية حرزو، ماذا سيفعل القاضي نقولا منصور عدلاً؟ وهل يُفرج القاضي بيتر جرمانوس عن الإخبار ويتحرك للتحقيق وإجراء المختص أم أن الإحتياط المشروع، أثبت المدعي بالدليل صدق ارتياحه، حادثة ثانية

تستوجب التوقف عندها، وتحديداً لدى القاضية ريتا حزو ابنة زحلة. اتخذت هذه القاضية بتاريخ 29 آذار 2018 قراراً ضد موقفي «لبنانيون ديبايت» و«لبنانيون نيوز أونلاين» بالامتناع عن التداول بزراع قضائي قائم بين سامر جميل وميشال ضاهر بذريعة ما يترتب عليها من تبعات تؤثر في نتيجة الانتخابات، منضبة نفسها مكان هيئة الإشراف على الانتخابات. ليس هذا فحسب، تدقيق بسيط في تاريخ قرار القاضية حزو يبين أن هذا القرار كان الوحيد الذي صدر في ذلك اليوم، لكون كل قضاة لبنان كانوا معتكفين بدعوة من مجلس القضاء الأعلى.

في الملف الإم، (دعوى الجميل على ضاهر)، حُدد موعد جلسة الاستماع الاثنى المقبل، أي قبل يوم واحد فقط من دخول نائب الأمة قنّة البرلمان، وقبل تمنّعه بالحصانة النيابية.

غير أن ذلك لا يعني أن هذه الحصانة ستشكل دعماً له لاحقاً إذا ما أُرجئت الجلسة، لكون الجرم، في حال ثبوته، لا يرتبط بنيابته، باعتباره سابقاً لانتخابه وليس ناتجاً من عمله كناخب.

بعد القاضي فرينتي والقاضية حرزو، ماذا سيفعل القاضي نقولا منصور عدلاً؟ وهل يُفرج القاضي بيتر جرمانوس عن الإخبار ويتحرك للتحقيق وإجراء المختص أم أن القضاء سيثبت مرة جديدة أنه يعمل بامر السياسة؟

«نحن ما معنا مصاري، منيبيبيح». سعد الحريري في احتفالية 14 شباط 2018، البيال، العبارة كان صداها طريفاً على الجمهور اللبناني، والبعض استخدمها مبرراً رئيسياً لشغافية تيار المستقبل في عدم القدرة على شراء أصوات الناخبين، بعد أقل من شهرين، وقف سعد الحريري في مؤتمر سيدر 1 ليرفّ خبر ال900 ألف وظيفة عمل للبنانيين. خبر تداوله الناس بطريقة أكثر طرافة، ولا سيما استهزاءً بتلك القدرات السحرية بخلق الوظائف، لرئيس حكومة لبنان، «البلد الذي يصنف بمفهوم العلاقات الدولية بـ«الدولة الفاشلة» Failed State.

في ورقته البحثية «لبنان: السيادة المختلة، والسياسة الخارجية الأميركية»، يوصف نجيب حوراني، وهو أستاذ الفلسفة في جامعة ولاية ميشيغن، كيف استطاعت الأحزاب اللبنانية السيطرة على مقدرات الدولة من خلال خلق شبكة علاقات قوية ومتينة داخل بنية الدولة، ترجمت بسيطرة الأحزاب على الوظائف في المؤسسات الحكومية، ويعطي مثالين على ذلك، حزب الكتائب خلال فترة الحرب الأهلية، وتيار المستقبل في زمن رفيق الحريري. يشرح حوراني كيف استطاعت شبكة الحريري Hariri Network من خلال الإمبراطورية المالية، «استعمار مؤسسات الدولة وخلق منظمات مالية جديدة (بنك المتوسط وأوجيه لبنان) لتسهيل التحكم بالاقتصاد السياسي للبلد». يستخلص حوراني بأن السياسة الحزبية استطاعت الاستفادة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية لخدمة النهج الحريري ويعطي مثالين على ذلك (مجلس الإنماء والإعمار المرتبط بمجلس الوزراء وفرع المعلومات).

في الحملة الانتخابية وتنازع الانتخابات، من الوهم الاعتقاد أن تيار المستقبل، ستكون لديه القدرة على تنفيذ مشاريع إمائية في بيئة ناخبية بالمفهوم البسيط، لعنى الإنماء، والمتحور بخلق مشاريع متوسطة أو كبيرة الحجم يكون لديها قدرة تشغيلية مستمرة وخلق فرص أعمال، البيئة الناخبة للأحزاب في لبنان هي بمعظمها من جمهور الطبقة الفقيرة، بعد أن فقدت الطبقة الوسطى أمها بالتغيير، الكذبة الكبرى التي توهمها ناخبو تيار المستقبل، هي فكرة الحصول على وظائف ليس بمقدور تيار المستقبل تأمينها لهم، الجمهور الذي ينتمي بمجمه إلى الطبقة الفقيرة خاطبه تيار المستقبل بكلمة واحدة (الخزرة الزرقا لي تحمي لبنان) دون أن يفسر ماهية الأخطار التي تحقّق بهذه الفئة.

أنا أسأل، ما الذي يحتاجه ابن قرية ثائية في الضنية مثل دبلع، (ترتفع نحو 600 متر عن سطح البحر داخل وادٍ عميق، وتبعد نحو 70 كيلومتراً عن

## محمد الذهبي

«نحن ما معنا مصاري، منيبيبيح». سعد الحريري في احتفالية 14 شباط 2018، البيال، العبارة كان صداها طريفاً على الجمهور اللبناني، والبعض استخدمها مبرراً رئيسياً لشغافية تيار المستقبل في عدم القدرة على شراء أصوات الناخبين، بعد أقل من شهرين، وقف سعد الحريري في مؤتمر سيدر 1 ليرفّ خبر ال900 ألف وظيفة عمل للبنانيين. خبر تداوله الناس بطريقة أكثر طرافة، ولا سيما استهزاءً بتلك القدرات السحرية بخلق الوظائف، لرئيس حكومة لبنان، «البلد الذي يصنف بمفهوم العلاقات الدولية بـ«الدولة الفاشلة» Failed State.

في ورقته البحثية «لبنان: السيادة المختلة، والسياسة الخارجية الأميركية»، يوصف نجيب حوراني، وهو أستاذ الفلسفة في جامعة ولاية ميشيغن، كيف استطاعت الأحزاب اللبنانية السيطرة على مقدرات الدولة من خلال خلق شبكة علاقات قوية ومتينة داخل بنية الدولة، ترجمت بسيطرة الأحزاب على الوظائف في المؤسسات الحكومية، ويعطي مثالين على ذلك، حزب الكتائب خلال فترة الحرب الأهلية، وتيار المستقبل في زمن رفيق الحريري. يشرح حوراني كيف استطاعت شبكة الحريري Hariri Network من خلال الإمبراطورية المالية، «استعمار مؤسسات الدولة وخلق منظمات مالية جديدة (بنك المتوسط وأوجيه لبنان) لتسهيل التحكم بالاقتصاد السياسي للبلد». يستخلص حوراني بأن السياسة الحزبية استطاعت الاستفادة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية لخدمة النهج الحريري ويعطي مثالين على ذلك (مجلس الإنماء والإعمار المرتبط بمجلس الوزراء وفرع المعلومات).

في الحملة الانتخابية وتنازع الانتخابات، من الوهم الاعتقاد أن تيار المستقبل، ستكون لديه القدرة على تنفيذ مشاريع إمائية في بيئة ناخبية بالمفهوم البسيط، لعنى الإنماء، والمتحور بخلق مشاريع متوسطة أو كبيرة الحجم يكون لديها قدرة تشغيلية مستمرة وخلق فرص أعمال، البيئة الناخبة للأحزاب في لبنان هي بمعظمها من جمهور الطبقة الفقيرة، بعد أن فقدت الطبقة الوسطى أمها بالتغيير، الكذبة الكبرى التي توهمها ناخبو تيار المستقبل، هي فكرة الحصول على وظائف ليس بمقدور تيار المستقبل تأمينها لهم، الجمهور الذي ينتمي بمجمه إلى الطبقة الفقيرة خاطبه تيار المستقبل بكلمة واحدة (الخزرة الزرقا لي تحمي لبنان) دون أن يفسر ماهية الأخطار التي تحقّق بهذه الفئة.

أنا أسأل، ما الذي يحتاجه ابن قرية ثائية في الضنية مثل دبلع، (ترتفع نحو 600 متر عن سطح البحر داخل وادٍ عميق، وتبعد نحو 70 كيلومتراً عن

مقاله

## المستقبل، بين الأوهام والواقع

طرابلس)، أكثر من حاجته للسماح له بتشكيل أغصان السنديان لاستخراج الفحم (المعروفة بالمشحرة) دون توقيفه من قبل الأجهزة الأمنية! ما الذي يحتاجه ابن جبرون (القرية الواقعة بعد عميل على ارتفاع 1100 متر) غير السماح لابنائها بانثما، الكشارات والمرامل لاستخراج البحص والرمال دون التنسيق مع نائب القضاء! في إحدى قرى الضنية (بيت حاويك) مدرسة تكميلية رسمية موجودة في قبو المسجد، لم تتلق أي دعم من الدولة باستثناء، ما قدمته لها منظمة اليونسيف لوجود تلاميذ من اللاجئين السوريين في المدرسة.

تثار المستقبل يعلم جيداً أنه لا يستطيع تأمين (الحماية) التي يبحث عنها جمهوره، هذا الجمهور الذي صوّت بنحو 2000 صوت لمرشحة مثل ديم جمال (استاذة القيادة في كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية وخريجة الجامعة العريقة «كينت» والمقيمة الدائمة في بيروت) وأعطى نحو عشرة آلاف صوت لمرشح مثل عثمان علم الدين في المنية و24 ألفاً لمرشح مثل وليد البعري في عكار. ديماً جمالي لديها القدرة على توفير «الحماية» لشريحة الألفين ناخب، ولكن في بيروت وليس في طرابلس والشمال، على عكس ما يمكن أن يقدمه نواب علم الدين والبعريين.

إنّ من يعتقد أنّ تيار المستقبل قادر على خلق فرص عمل لجمهوره وهم، حتى إن مشروع بناء جسر أو نفق أو جامعة أو مدرسة يستفيد منه وظيفياً عدد قليل جداً من أهالي المنطقة. بالدرجة الأولى، تستفيد منه الشركة المشغلة التابعة للحريري التي ينقسم طاقم موظفيها إلى 3 أقسام:

1- إداريون ورؤساء أقسام نوو رواتب خيالية مقيمون في بيروت، 2- مهندسون تنفيذيون أجورهم متوسطة، وهم من مناطق مختلفة وظفوا استرضاءً لفعاليات مستقبلية من عدة مناطق (قد يشغل إحداهما مهندس أو رئيس عمال واحد من المنطقة) 3- عمال مياومون دون أية ضمانات، وفي معظم الأحيان يكونون من العمالة الأجنبية السورية بأجور ورواتب زهيدة.

لا يملك تيار المستقبل القدرة على خلق أي وظائف منتجة بمعنى مفهوم الاقتصاد السياسي للإنتاج المستقر، وأنا هنا لا أريد أن أكون متشامماً، ولكن الإنماء يكون من خلال تفعيل أدوار البلديات القادرة وحدها على تبني سياسات مشجعة للاستثمار وتنفيذها، يستطيع من خلالها أبناء المناطق الثانية في المنية والضنية وعكار تأسيس مشاريع ريادية لها صفة الاستثمارية. ولكن حتى في بلدات هذه المناطق تيار المستقبل كان فاشلاً في تشكيلها.

(\*) **استاذ جامعي**

توزيع الأصوات بالطريقة التي تحدث عنها قيسي، جعل الفارق في الأصوات التفضيلية، بينه وبين زميله في قضاء النبطية محمد رعد أكثر من 13 ألف صوت، هل الحركة تبرعت بأصواتها، أم أن بعض الحركيين وغير المنتسبين فضّلوا الحزب على أمل؟ يجيب قيسي: «لم تكن قاعدتنا الناكس على التفضيلي، بل التحال على مستوى الجنوب من أجل رفع الحاصل، وبالتالي، أصبحنا كما قال بري أمام معادلة قانون اكثري اتاحت لنا الفوز في المقاعد كلها». ويشهد قيسي على أن «بعض الشباب الحركيين فضّلوا المقاومة، بل لخلافات واعتراضات داخلية، بل لأن الناس انقادوا عاطفياً للمقاومة المهذبة إقليمياً وعالمياً وأرادوا

على حساب صالح الذي يمثل رمزاً من رموز الرعب الأول لحركة المحرومين الذين واكبوا مؤسسها الإمام السيد موسى الصدر وحافظ في سلوكة ومسيرته على مبادئ «حركة المحرومين» علماً بأن العديد من الأصوات تصاعدت داخل الحركة تطالب بعدم التجديد في وقت سابق بان يجري تعديلات بنسبة 50 في المئة من التمثيل النيابي، لكن التغيير لم يطل سوى نائب صور السابق عبد المجيد صالح الذي استبدل بالوزيرة عنابة عز الدين «مهدي إدخال التمثيل النسائي». وهذا التغيير الوحيد لم يخل من الجدل، برغم مباركة كثر لتمثيل المرأة بحسب ما وعد بري في وقت سابق، إلا أن البعض انتقد القضاء بسبب الظروف الصحية

قيسي، لم تكن تناص على التفضيلي، بل عملاً لزم الحاصل (هين الموضوع)

